

# الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول



[cdtpetroleumaroc@gmail.com](mailto:cdtpetroleumaroc@gmail.com)

--- 0662128572

# ملف الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترو

الفهرس :

تقديم

المحور الأول : التاريخ والتطور والتصفية القضائية

±التأسيس والأهداف

±التوسع والتطوير

±الخصوصية والفشل

±أسباب توقف الإنتاج

±المسؤوليات في السقوط

±الحكم بالتصفية القضائية

المحور الثاني : الوضعية الراهنة والصعوبات المطروحة في الإنقاذ

±مساعي التفويت لاستئناف الإنتاج

±الصعوبات والمعوقات

±الوضعية الراهنة للعباد والعتاد

±الخسائر المترتبة على توقف الإنتاج

المحور الثالث: مسؤولية الدولة المغربية والمقترحات للخروج من الأزمة

±السوق الوطنية والقدرات الإنتاجية للمصفاة

±تأمين الحاجيات البترولية للمغرب

±تقنين قطاع المحروقات ومراجعة القوانين ذات الصلة

±تشجيع وحماية صناعات تكرير البترول

±لاستئناف الإنتاج بالمصفاة المغربية للبترو:

--1التسيير الحر من خلال التعاقد مع شركة مختصة في المجال أو الاعتماد على

الإمكانية الذاتية لشركة "سامير" وبتعاون مع الدائنين الكبار

--2المساعدة في التفويت للخواص

--3تحويل الديون لرأسمال مع مشاركة الدولة

--4تأسيس الشركة المغربية لصناعات البترول SMIP

--5استرجاع الدولة للمصفاة والتأميم

## تقديم :

بعد توقف الإنتاج بالمصفاة المغربية للبترول في غشت 2015، بسبب إعلان إدارة شركة سامير عن تعليق الإنتاج ولجوء إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتبليغ كل الأبنك والشركات بإشعار الغير الحائز، وولوج الملف بعد ذلك لردهات المحكمة التجارية التي قضت ابتدائيا في 21 مارس 2016 واستئنافيا في 1 يونيو 2016 بالتصفية القضائية مع الإذن باستمرار النشاط، بمبرر الاختلالات المالية بشكل لا رجعة فيه وتجاوز الخصوم بكثير لأصول الشركة وتوقفها عن الدفع.

وإن كان توقيف تكرير البترول في سيدي قاسم سنة 2008 وفي المحمدية سنة 2015، يعود في أسبابه الأساسية إلى المسؤولية المشتركة بين الدولة المغربية في شروط الخصوصية والتقصير في المراقبة وعدم التدخل في الوقت المناسب والمستثمر الذي تنكر لالتزاماته وبفعل سوء التدبير والتسيير، ساهم في تفكير أصول الشركة وتحويل أرباحها قبل تحقيقها. فإن رفع الدعم عن المواد البترولية وتحرير الأسعار في نهاية 2015 واستغلال الموزعين للفرصة ببشاعة، عمق من شروط الاختلال الغير المعلن لتزويد السوق الوطنية وفتح المجال أمام المتحكمين في السوق لتطبيق الأسعار التي لا علاقة لها بالسوق الدولية، وكانت المدخل في تضاعف أرباح الموزعين لأكثر من 3 مرات، ووصل معدل الربح الصافي في اللتر الواحد للغازوال لأكثر من درهمين بينما لم يكن يتجاوز 0.6 درهم قبل التحرير، وبتقدير بسيط فإن قيمة الأرباح الغير المبررة التي يؤديها المستهلك بدون وجه حق، تصل لأكثر من 10 مليار درهم سنويا منذ سنة 2016.

وانطلاقا من العلاقة المباشرة لصناعات تكرير البترول في تأمين الحاجيات البترولية للمغرب، واعتبارا للخسائر المهولة التي ترتبت عن توقيف الإنتاج بمصفاة المحمدية، على مستوى الأمن الطاقوي الوطني والتصنيع والتشغيل والتنمية المحلية والمال العام وغيرها، تأسست الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة

المغربية للبترو، والتي تضم في عضويتها العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجمعيات المدنية والشخصيات والخبراء والمحامون والبرلمانيون وعمال المصفاة، بغاية الترافع في الموضوع لدى كل السلطات والجهات المعنية وتقديم الحلول والمقترحات من أجل المحافظة على المكاسب الهامة التي توفرها هذه الصناعة لفائدة المغرب والمغاربة والعمل على تطويرها وتنميتها.

وبناء على خلاصات وتوصيات الجمع العام التأسيسي في 14 يوليوز 2018 واجتماع السكرتارية في 20 يوليوز 2018، واجتماع المجلس الوطني للجبهة في 15 شتنبر 2018، نضع بين أيديكم هذا الملف، الذي نتناول من خلاله المحاور التالية:

- ± المحور الأول : التاريخ والتطور والتصفية القضائية
- ± المحور الثاني : الوضعية الراهنة والصعوبات المطروحة في الإنقاذ
- ± المحور الثالث: مسؤولية الدولة المغربية والمقترحات للخروج من الأزمة

وبقدر ما يحدونا الأمل واليقين، بأن مصلحة البلاد تتطلب تضافر الجهود والتعاون في سبيل الاستئناف العاجل للإنتاج بالمصفاة المغربية للبترو، وتفادي الوصول لمرحلة فوات الأوان وسقوط وتهالك ما تبقى من الأركان المادية والبشرية، فإننا في الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترو، نتمنى التعامل الإيجابي مع هذه المبادرة والالتفاف حولها والقطع مع خطاب التهرب من المسؤولية والانتباه لخطورة وجسامة الأضرار الحالية التي ستتعاظم في حال فشل كل المساعي الرامية لعودة المصفاة المغربية للسوق الوطنية والتأمين من كل أشكال التحكم والابتزاز ودعم استقلالية القرار الوطني في تزويد السوق الوطنية بالمحروقات مع حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين وحماية المستهلكين من جشع المتحكمين في السوق.

## المحور الأول : التاريخ والتطور والتصفية القضائية

### // التأسيس والأهداف

تأسست سامير، "الشركة المجهولة الاسم المغربية الإيطالية للتكرير"، بعد استقلال المغرب لضمان التحكم في احتياجات البلد من المنتجات الطاقية. و كبلد غير منتج للنفط، قررت المملكة استيراد النفط الخام وإنشاء صناعة وطنية للتكرير تابعة للقطاع العام داخل التراب الوطني .

في عام 1958، قاد عبد الرحيم بوعبيد، وزير الاقتصاد والزراعة في حكومة أحمد بلافريج، بقوة وحماس مشروع إنشاء مصفاة مغربية تساهم في الاستقلال الاقتصادي والصناعي للبلد. وهكذا تأسست سامير بعد توقيع اتفاق بين الدولة المغربية، ممثلة بمكتب الدراسات المساهمات الصناعية (BEPI) ومكتب الهيدروكربونات يسمى Ente Nazionale Idrocarbur (ENI) الممثلة من طرف شركتها الفرعية Azienda Nazionale Idrogenazione Combustibili (ANIC)، شركة متخصصة في البتروكيماويات و هدرجة الوقود.

وهكذا، رأت النور في المحمدية أول وحدة لتقطير النفط الخام، بطاقة سنوية تناهز 1.25 مليون طن. انطلق الإنتاج في عام 1961، و في عام 1972، تطورت الطاقة الإنتاجية للمصفاة بمليون طن سنويا. وبعد أكثر من عشر سنوات من النشاط، تمكن خلالها الأطر المغاربة من الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية من الشركة الأم الإيطالية.

وفي سياق الصدمة النفطية الأولى، قررت الدولة المغربية في عام 1973 تأميم رأس المال هذه المصفاة، في إطار سياسة المغربية، لا سيما من أجل تحكم أفضل في تقلبات وارتفاع الأسعار الدولية، فأصبح اسم الشركة سامير، "الشركة المجهولة الاسم المغربية لصناعة التكرير".

### // التوسع والتطوير

عرفت سامير، أيام أمجادها طيلة أربعة عقود، كانت خلالها تحت مراقبة الدولة ، بقيادة أطر مغربية، على رأسهم مديرها العام آنذاك السيد عبد الرافع منجور، الذي عينه الحسن الثاني مديرا عاما سنة 1974، بعدما كان قد تدرج في مناصب نائب المدير التقني ومدير المصفاة .

في عام 1978، أنجز المشروع الثاني لتوسيع المصفاة، مكن من توفير 4 مليون طن كطاقة تكرير إضافية سنوياً .وعلاوة على ذلك، تم بناء وحدة لتكرير الزيوت الأساسية في عام 1984، بقدرة إنتاج سنوية تناهز 125,000 طن . وهو عبارة عن مجمع لتشحيم زيوت، بفضل وسعت الشركة أنشطتها في مجال التكرير، بتنوع تشكيلة منتجاتها التي تشمل البروبان، البوتان، البنزين بنوعيه، والكيروسين، ووقود الطائرات ، ووقود الديزل، و زيت الوقود والزيوت الأساسية، والزفت، والشمع والمنتجات الصناعية الأخرى. إضافة إلى نشاطها الرئيسي، ساهمت سامير منذ عام 1968 في رأسمال عدة فروع، لمعظمها ارتباط وثيق بنشاط التكرير . ومن أجل تفعيل استراتيجيتها في التنمية، نهجت إدارة سامير سياسة تقوم على أربعة محاور:

- تحسين الأداء التقني والاقتصادي لوحدات الإنتاج، بما في ذلك إعادة تطويرها وفتح نقط الانحباس ؛

-تحويل المنتجات الثقيلة إلى المشتقات الخفيفة، بغية الاستجابة لتطور متطلبات السوق؛

-تحسين نوعية المنتجات الموجهة للسوق المغربي وللتصدير؛

-تعزيز البنية التحتية للمصفاة، لضمان أمن المرافق ولحماية البيئة.

لقد تم تطوير الشركة بوتيرة جيدة ، وكانت سامير جوهرة تتوسط عقد الاستثمارات الوطنية، وتعتبر من بين المؤسسات العامة الأكثر نجاحا . ففي مطلع التسعينات، كان ناتج استغلال الشركة يتراوح بين 7 و 7.5 مليار درهم، في حين كان الدخل الصافي السنوي حوالي 600 مليون درهم.

## // الخوصصة والفشل

خصخصة سامير في عام 1996 كان دون شك حدث هام بالنسبة للشركة، مما سيؤثر على تسلسل الأحداث وسيرهن مستقبلها . كان يرجى من الخصخصة أن

تكون عاملاً للتعجيل بالنمو وتحديث الأداة الصناعية، لكن ، في الواقع، حملت عملية خصخصة هذه الشركة في طياتها بذور فشلها المقبل.

بحسن النوايا كانت الذريعة لتبرير نقل مصفاة وطنية فريدة من نوعها للقطاع الخاص، بل و أكثر من هذا، لمستثمر أجنبي . أرادت "الحكومة المغربية" إعطاء دفعة قوية لبرنامج الخصخصة، والشروع في أضخم طرح للأسهم في تاريخ برصة الاسهم بالدار البيضاء، بالإضافة إلى إدراج الشركة وفتح رأسمالها للعموم والمستثمرين المؤسساتيين عن طريق اكتتاب نفذ في آذار/مارس 1996، وكان يرمي لتوسيع ملكية أسهم سامير وتزويدها بمجموعة من حملة الأسهم متجانسة وقادرة على دعم تنميتها.

كانت التصريحات التي أدلى بها وزراء أعضاء الحكومة آنذاك برئاسة المرحوم عبد اللطيف الفيلالي ، بما في ذلك وزير مؤسسات الدولة والخصخصة عبد الرحمن السعيد، فضلا عن التعليقات الواردة في الصحافة الوطنية، كانت كلها مدح للمجموعة السعودية التي ستشتري في عام 1997 المصفاة، وهي مجموعة كورال التي يملكها الشيخ العمودي الشهير ، وسوف يظهر المستقبل أن خصخصة سامير كانت خدعة كبيرة وربما أكبر عملية احتيال على الدولة التي واجهتها بعد استقلال المغرب .

لم تحترم مجموعة كورال أيا من الالتزامات التعاقدية ، بل أدخلت المصفاة الوطنية الوحيدة في دوامة من المناورات الاحتيالية وأخطاء إدارية ثقيلة، سوف تعجل بالسقوط النهائي للشركة وبالفشل الذريع لخصخصتها.

## // أسباب توقف الإنتاج

لشرح أسباب توقف إنتاج سامير في بضع كلمات، فإن إفلاسها كان نتيجة تظافر مجموعة من التواطئات المتعددة. إن هذه السلوكيات المدانة والتي تصنف أغلبها كجنايات ، كانت تمارس بطبيعة الحال داخل الشركة وفي أعلى هرم المسؤولية، بالإضافة أيضا إلى مسؤولية عدة فاعلين خارج الشركة، بوزارة الاقتصاد والمالية، وإدارة الجمارك، ووزارة الطاقة والمعادن وعلى مستوى المصارف والهيئة المغربية لسوق الرساميل وبرصة الدار البيضاء ومدقي الحسابات، وما

غير ذلك من أشكال انعدام الكفاءة الصارخ والأخطاء الجسيمة سبب إفلاس سامير، لكن قد يكون كذلك نتيجة التواطؤ، والاحتيايل والاختلاس والجرائم المالية، وهو شيء لا يستبعد في أسوأ الأحوال.

في ظل هذه الظروف وعلى ضوء الأضرار التي لا حصر لها والتي أصابت الدولة المغربية والمالية العامة والمواطنين والموظفين والمتعاقدين مع المصفاة، والتي مست كذلك النظام الإيكولوجي لمدينة المحمدية بالكامل، يتوخى هذا التقرير تحديد بوضوح وبدون زخرفة، جميع أوجه القصور التي تهم ملف سامير، وذلك من أجل السماح بحصر المسؤوليات، بما في ذلك الجانب القضائي المدني والجنائي.

## //المسؤوليات فى السقوط

### /// خصخصة مبهمة وغير عادلة

#### **\*\* انتهاك لقاعدة الشفافية**

ولو أن لجنة التفويت، هي المختصة وحدها بتحديد مساطر نقل الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وإجراء المناقصة لخصخصة سامير، قرر الوزير المعين خلاف ذلك، و تم تفويت المصفاة الوطنية إلى مجموعة كورال، في إطار عملية بيع توافقي و بتعتيم شامل.

#### **\*\* عدم احترام مخطط التفويت**

كان برنامج الخصخصة يتوخى المضي قدما في أربعة مراحل: اكتتاب عن طريق عرض العام للبيع يغطي 25 في المائة (5.160.375 سهم) من الرأس المال الاجتماعي بسعر 243 درهم للسهم، وإحالة 3% من الرأس المال للعاملين في المصفاة و بيع من 35% إلى 51% من رأس المال عن طريق المناقصة إلى كونسورتيوم من حملة الأسهم، وأخيراً، في المرحلة الرابعة، اكتتاب عام ثاني يغطي الجزء المتبقي من رأس المال أو نسبة 21 في المائة إلى 37 في المائة من إجمالي الأسهم .



كان على الدولة المغربية الحفاظ على حصة وازنة من رأس المال بعد بيع المصفاة إلى مشتر مختص في مجال التكرير .كانت هذه المشاركة ستسمح له بالاحتفاظ بمقعد في مجلس إدارة الشركة والتحقق من مدى ملاءمة الخيارات الاستراتيجية للمساهمين الرئيسيين الجدد ومناهج تسييرهم وكذلك مدى احترامهم لالتزاماتهم التعاقدية .لا سيما فيما يخص الاستثمارات الصناعية كأداة تأهيل وتطوير وسائل الانتاج.

ولسوء الحظ، كان الواقع خلاف ذلك، فالمرحلة الرابعة من عملية الخصخصة لم تر النور بسبب الانسحاب الكامل للدولة من رأس مال الشركة في أيار/مايو 2017 ، وتقويت حصة الدولة بالكامل للمجموعة القابضة البترولية كورال، التي انتقلت حصتها في رأس مال سامير إلى 67.7 في المائة وإلى 73.9 في المائة من رأس مال الشركة الشريفة للبترول . كان سعر تقويتها الذي دفع خلال سنتين يناهز 380 مليون يورو، أي ما يعادل 4 مليارات درهم .أثناء عملية الدمج لهياكل المصفاة في عام 1999، تعهدت مجموعة كورال بإنجاز برنامج استثمارات قيمتها تقدر بـ 4.6 مليار درهم و التي لم تنجز قط. إن انسحاب الدولة وغيابها عن مجلس الادارة سهل المأمورية لمجموعة كورال، لتنتهك التزاماتها التعاقدية ولتتصل من واجباتها فيما يتعلق بالاستثمار.

### **\*\* تفويت تعسفي للممتلكات العقارية والمالية**

خصخصة سمير تجاوزت إطار تفويت أداة صناعية، فتفويت المصفاة الوطنية إلى مجموعة الشيخ العمودي شملت أيضا ممتلكات عقارية ومالية هامة التي لا علاقة لها باستغلال الوحدات. كانت المصلحة الوطنية تتطلب باستثناء هذه الممتلكات من خصخصة المصفاة.

### **\*\* خرق مقتضيات دفتر تحملات الخصوصية**

لم يكن عقد التفويت بالتراضي يطابق دفتر التحملات الذي حددته لجنة التفويت ومصالح وزارة المؤسسات العمومية والخصخصة. ومن المشروع أن نتساءل عن الدور الفعال لوزارة الطاقة والمعادن في تحديد مضمون دفتر التحملات .كما يبدو أن هناك تسهيلات منحت في الخفاء، إذ احتفظ عقد التفويت جزئيا بالشروط الواردة في دفتر التحملات، مما يعطي امتياز غير مبرر للمفوت له.

## **\*\* التلاعب في سوق الاسهم**

تجدر الإشارة إلى أن الاكتتاب العام الذي خص سامير كان في آذار/مارس 1996 وتفويت الشركة إلى مجموعة العمودي كان في أيار/مايو 1997، يكاد يكون متزامنا مع الشروع في استغلال نظام التجارة الإلكترونية في آذار/مارس 1997 في سوق الاسهم في الدار البيضاء.

وقرر مجلس إدارة بورصة القيم ان المعالجة الالكترونية بالنظام الجديد ستهم فقط الاسهم ذات السيولة ؛ اما الاسهم الأخرى، الاقل سيولة، ستظل في حكم التقييم بالمزاد العلني. كانت عملية سامير اهم عملية اكتتاب في تاريخ سوق الأسهم بالدار البيضاء (1.25 مليار درهم) و كان سهم سامير الأكثر سيولة.

حددت خوارزمية نظام التقييم الإلكتروني تطور قيمة سهم سامير نحو الانخفاض، أخذا بعين الاعتبار حالة دفاتر الطلب الشيء الذي لم يوافق انتظارات وزير الخصخصة آنذاك . هكذا وبقرار سياسي وبأسلوب إداري وبتواطؤ مع الإدارة العامة لسوق الاسهم، سحب سهم سامير من منظومة التقييم الالكترونية و ظل خلال عدة شهور تحدد قيمته إداريا إلى حين استكمال الصفقة الرضائية مع كورال.

## **/// فشل الدولة في مهمة الضبط**

**\*\* وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة خصخصة شركات الدولة**

### **DEPP**

هاتين الوزارتين موقعتين على عقد التفويت إلى المجموعة كورال، لهذا كان لزاما عليهما سياسيا وقانونيا وأخلاقيا ضمان احترام شروط العقد. لكن أن هذه الشروط لم يتم الوفاء بها من طرف مقتني سامير، لا سيما تلك المتصلة بالتزامات الاستثمار والتي تغطي برنامج 4.6 مليار درهم، مقابل الحماية التعريفية لمدة خمس سنوات إضافية .

تم اكتشاف الإخلال بالتزامات الاستثمار في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 ، بمناسبة هطول أمطار غزيرة بالمحمدية، مما تسبب في فيضانات وحريق في مرافق مصفاة سامير، وحرمان المغرب من جميع قدرات التكرير لعدة أشهر .

حينئذ، تمكن الموزعون من الحصول على الخفض التدريجي للرسوم الجمركية وحصلوا على التصريح بالاستثمار في وحدات التخزين، كما تم التوقيع على اتفاقية مع الدولة لإعادة تأهيل المصفاة في عام 2004 من أجل تنفيذها ابتداء من إنجاز استثمار يناهز 6 مليار درهم، يمول منها بقروض بنكية 4.8 مليار درهم.

### **\*\* وزارة الطاقة والمعادن**

المسؤولية المباشرة لهذه الإدارة ثابتة، طالما أنها فشلت في أداء واجبها في اليقظة والتنبيه في الواقع، هذا القطاع الحكومي مسؤول عن أمن المواقع الصناعية لقطاع النفط واحترام المعايير البيئية، لكنه منذ 1997 إلى 2002، لم يرسل أي تحذير لمالكي أو لإدارة سامير، ولم يطلق أي إنذار ولم يتخذ أي جزاء.

### **\*\* مديرية الجمارك والضرائب الغير المباشرة (فشل الدولة في الضبط المالي)**

تقدر الديون الإجمالية لشركة سامير بأكثر من 44 مليار درهم، بما في ذلك 13.5 مليار درهم كقرض الحياة من إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. ويمثل هذا المبلغ الباهظ ما يقرب 20 في المائة من رقم معاملات الدولة فيما يتعلق بالقيمة المضافة على الواردات، و الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد الطاقية و التعريفات الجمركية ( 68.8 مليار في عام 2015 و 75.7 مليار درهم في عام 2017).

إن تمركز الخطر على مؤسسة واحدة من بين دافعي الضرائب هو إهمال جسيم لإدارة الضرائب، التي يجب أن تبرر موقفها وتوضح الأسباب التي دفعتها للسماح بهذا المستوى من المخاطرة، كما يجب كشف هوية أصحاب القرار الذين سمحوا بهذه المخاطرة، سواء على المستوى التنفيذي لإدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة أم على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية.

### **/// فشل التسيير الخاص**

### **\*\* المساهم المرجعي لسامير: الشيخ العمودي**

اتخذت الدولة المغربية في عام 1997 قرار ثقيل العواقب، بإسناد جوهرة الصناعة المحلية إلى مجموعة صغيرة وليدة القطاع الخاص السعودي. لم يكن يتعلق الأمر بمجموعة العمودي الحالية التي تملك 8 مليار دولار من الأصول، مما يجعل منها الثروة الثانية بالمملكة العربية السعودية وثروة العالم المصنفة في الرتبة الثمانين (بيانات عام 2014)، بعد أن كانت مرتبتها 43 من بين أكبر الثروات في العالم في عام 2009، وفق تصنيف مجلة فوربس. بدلاً من تقويت المصفاة المغربية الوحيدة لكبرى الشركات البترولية، مثل شركة شيل الهولندية ، او شركة إكسون موبایل أو شيفرون الأمريكيتين ،أو BP البريطانية أو طوطال الفرنسية، وضعت الدولة مستقبل صناعة النفط المغربية في أيدي مجموعة سعودية خاصة صغيرة غير معروفة في ذلك الوقت .

وشابت صورة الشيخ العمودي سمعة سيئة في المملكة العربية السعودية وفي إثيوبيا، حيث لديه علاقات مشبوهة مع دوائر معينة .وهو حالياً محتجز في المملكة العربية السعودية منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام 2017 بتهمة الفساد . إن مسؤولية الشيخ العمودي في إفلاس سامير لا جدال فيها .لأنه لم يفي بالتزاماته بالاستثمار وبالزيادة في رأس المال .في عام 2011، اكتملت مرحلة الاستثمار بسامير، لكن الصعوبات المالية التي تواجهها الشركة أصبحت ثقيلة جداً.

بلغت الديون مستويات لم يعد يمكن السيطرة عليها ، و أصبحت المصارف تطالب بخطة لإعادة هيكلة الديون .صادقت الجمعية العامة على زيادة في رأس المال ب 1.75 مليار في أيار/مايو 2012، ولكن ذلك لن يتحقق ابداً، لأن الشيخ العمودي أصبح في عداد المفقودين ويتملص بشكل منهجي ومنتظم من التزاماته .كما أنه فشل في الوفاء بالتزاماته للتحكم في تدبير الشركة، إذ لم يفي بديونه اتجاه دائني الشركة .وأخيراً وليس آخراً، انتهك حقوق الأجراء و مقاولات المناولة.

### **\*\* المدير العام: جمال باعامر**

جمال باعامر، كان هو المدير العام سامير وفي نفس الوقت، رجل أعمال غني في المغرب، يمتلك عدة شركات تنشط في قطاع السياحة، والنقل ، والترفيه وتدریس اللغة الإنجليزية وغيرها.

وفقا للصحافة الوطنية، كان يمتلك « Global finance holding » وهي شركة مقرها في طنجة وتسيطر على العديد من الشركات: « Majestic Lux Product », « Assala Estate », « Interfaces Immobilières », « Britannic Hotels », « Majestic Limousines », « Majestic Easy Cars », « Wall Street Institute », « Best Language », « Editions Les Lilas »... وكانت لبعض هذه الشركات عقود تجارية مع سامير، مما جعل جمال باعامر حكم وطرف في هذه الصفقات، فهو في نفس الوقت المدير العام لسامير وممون لهذه الشركة. ولا شك أن يطرح هذا الوضع مشاكل الأخلاقيات والأدبيات، بل والأخطر من هذا، إشكاليات بل وحتى قضايا جنائية من استغلال بدون وجه حق للأموال الاجتماعية والاحتيايل . فجمال باعامر حاليا هو موضوع إجراءات قانونية ضده بسبب إساءة استعمال الممتلكات الاجتماعية، وبسبب المخالفات المرصودة في مسك الدفاتر المحاسبية، ونشر معلومات غير صحيحة، والاستمرار في استغلال المصفاة رغم تراكم الخسائر توزيع أرباح وهمية. كما ينبغي البحث عن مسؤوليته في أوجه التقصير الأخرى، التي تتضمن أخطاء في اختيار الاستراتيجية الصناعية، وتمويل برامج الاستثمار بقروض بنكية قصيرة المدى واللجوء للتتقيص من الرأسمال المتداول ، الشيء الذي أضطر الشركة للتوقف عن الدفع.

### **\*\* الوزير والمدير العام: سعيد عبد الرحمان**

كان لعبد الرحمن سعيد دور مزدوج في علاقته مع شركة سامير: إذ كان وزير الشركات العمومية والخصخصة من عام 1993 إلى عام 1998 ، ثم أصبح المدير العام لسامير من 2001 إلى 2004 . إنها قضية واضحة لتضارب وتعارض المصالح، في الحقيقة حالته أكثر حساسية، حيث كانت له وظيفة ثالثة في هذه الشركة، إذ كان يمارس في نفس الوقت من مهنتيه السابقتين، مهنة مستشار سامير في مجال القانون والضرائب والترتيبات المالية ، وذلك عن طريق مكتبه (السعيد و لحديد)، من يأتي بأحسن !

### **\*\* مراجعي الحسابات KPMG & Price Waterhouse :**

**Coopers**

إن تقارير تدقيق الحسابات لمراجعي الحسابات القانونية ظلت صامتة حتى عام 2013. قبل هذا التاريخ، لم تنبه في تقاريرها المقدمة إلى المساهمين، بأوجه التقصير في إدارة الشركة أو التلاعبات المحاسبية. واستغرق الأمر حتى عام 2013 ، حيث أظهر تقرير تلك السنة التحفظات الأولى. لكن الضرر كان قد حصل بالفعل، إذ فقد صغار المدخرين كل مدخراتهم تقريباً. لهذا، فالمسؤولية القانونية لمراجعي الحسابات ثابتة بصفة كاملة في فضيحة الدولة هذه.

وأفاد مراجعو الحسابات بأن النفقات التي احتسبت كاستثمارات في سنة 2013 كان لها أثر إيجابي يفوق 1.3 + مليار درهم على النتائج وأن فجوة إعادة التقييم تقدر ب 4 مليار درهم، اكتشفت في سنة 2014 . وعلى الرغم من هذه التلاعبات المحاسبية، فإن الناتج الصافي الموطن الذي نشر بلغ ناقص 327 مليون درهم في عام 2013 و ناقص 2.523 مليون درهم في عام 2014.

### /// فشل الرقابة المالية

#### \*\* تفويت مبهم لأسهم سامير

أصلاً، في وقت تفويت سامير إلى القطاع الخاص، كانت مساهمة مجموعة كورال في رأس مال سامير تتبناها مؤسسة قانونية تعرف باسم Corral Morocco Gaz & Oil. إذ لعبت هذه المؤسسة دور الشركة الأم ، وكانت هي نفسها متصلة بالمساهمات الأساسية لمجموعة العامودي وكانت تستحوذ على عدة مصافي مربحة في بعض الدول الإسكندنافية وفي السويد بصفة خاصة.

في شباط/فبراير 2006، فوتت شركة Corral Morocco Gas & Oil من Corral Petroleum Holdings ، الشركة الرئيسية القابضة لمجموعة العمودي، إلى شركة Moroncha Holdings، والتي هي في الحقيقة قوقعة قانونية فارغة، عنوانها بقبرص وهي في ملك العمودي. لقد تم هذا التغيير القانوني للشركة في مطلع 2006 ، تاريخ بدأ تنفيذ الاتفاقية الموقعة في 2004 من طرف الدولة المغربية.

في ظل هذه الظروف، سؤال مركزي يفرض نفسه : لماذا لم يتم ضمان أسهم سامير التي في حوزة Corral Morocco Gaz & Oil وأسهم Corral

Morocco Gaz & Oil التي في حوزة Corral Petroleum Holdings، وذلك من أجل منع إعادة ترتيب هذه المساهمات؟

يستحق أن يطرح هذا السؤال على ممثلي الدولة الموجودين داخل الوزارات المكلفة بالقطاع وفي نفس الوقت، أن يطرح كذلك على مسيري المؤسسات البنكية التي صادقت على قروض عالية جدا دون فرض هذه الضمانة. إذن، لابد من طلب وفرض الاجابة على هذا السؤال.

**\*\* دعوة عامة إلى الادخار أطلقت في ظروف غير عادلة، بل احتيالية**

في نهاية السنة المالية 2008، أي عدة سنوات قبل تفاقم الوضع بسامير وتوقف نشاطها، قررت إدارة الشركة طرح سندات بدفعتين منفصلتين، إحداها مدرجة في برصة القيم والأخرى غير مدرجة فيها. لم تصادف الشريحة المدرجة أي نجاح، إذ أنها سجلت فقط اثنين من المكتتبين المؤسساتيين بطلب 120 مليون درهم، مقارنة مع المبلغ الإجمالي لاكتتاب 800 مليون درهم،

وبما أن الأمر كان يتعلق بالادخار العمومي، أصدرت الشركة مذكرة إعلامية أعدت تحت مسؤولية ثلاثة من أكبر المصارف التجارية المغربية هي التجاري وفا بنك، Crédit Populaire du Maroc وصندوق الإيداع والتدبير CDG Capital. وبطبيعة الحال، حملت هذه المذكرة توقيع CDVM شرطي البورصة. وأعلن في هذه المذكرة الإعلامية عن، أرباح صافية قدرها 526 مليون درهم على بعد أيام قليلة من اختتام السنة المالية 2008. إلا أنه بعد ثلاثة أشهر، وفي الموعد النهائي لنشر حسابات السنة المالية الماضية، أعلنت الشركة خسارة قدرها 1.2 مليار درهم، بفجوة تقرب 1.8 مليار درهم ليس إلا !.

سؤال مشروع يطرح نفسه: هل هو انعدام الكفاءة أم تواطؤ حاملي الأسهم مع إدارة سامير والمصارف، ومراجعي الحسابات وCDVM ؟ هل كان كل هؤلاء الفاعلين عاجزين عن اكتشاف خسارة 2008 بسبب جهلهم للشركة و لقطاع تكرير البترول؟ أم أنهم ساعدوا عمدا على إخفاء هذه المعلومات الحاسمة على أصحاب المصلحة وعلى صغار المساهمين والمستثمرين؟ يجب إلقاء الضوء على ظروف تنفيذ هذه العملية ذات الصبغة الاحتيالية التي تبدو شبه مؤكدة .

## **\*\* توزيع أرباح وهمية**

إن الحكم الابتدائي الذي قرر التصفية القضائية لشركة سامير فضح واستنكر توزيع أرباح وهمية. و قد تبين بالفعل أن الشركة قد وزعت أرباحا وهمية على المساهمين في رأس مالها خلال الفترة 2007-2014، بفضل التسهيلات المصرفية، وهذه عوامل تزيد من خطورة المخالفة، و تستدعي البحث عن المسؤولية على مستوى مسيري المصارف التي سمحت بهذه التسهيلات، بالإضافة إلى مسؤولية المدير العام جمال باعامر .

ويعاقب القانون المغربي المسؤول عن توزيع الأرباح الوهمية بالحبس لمدة تمتد من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين 100.000 إلى 1.000. 000 درهم أو إحدى هاتين العقوبتين فقط . تجري هذه العقوبات على أعضاء الهيئات الادارية، أو الإدارة أو هيئة تدبير الشركة المجهولة الاسم .

إن توزيع الأرباح الوهمية تعد جريمة جنائية يعاقب عليها بشدة أكبر في بلدان أخرى، فالقانون الفرنسي على سبيل المثال، يحدد العقوبة في مثل هذه الحالة، بمدة خمس سنوات سجنًا وغرامة قدرها 375 000 يورو؛ وهتان العقوبتان يتكبدنها الرئيس، و المسيرين و أعضاء مجلس الإدارة والمديرين، والمديرين العامين، ونوابهم

## **\*\* التلاعب بالحسابات**

لقد سبق أن تناولنا مسؤولية مراجعي الحسابات، الذين ساهموا في فشل تسيير سامير من طرف الخواص، إذ ظلوا كالبكم تماما حتى إنجاز تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية 2013. حيث أشاروا في تقريرهم أن النفقات التي سجلت كاستثمارات عام 2013 كان لها أثر إيجابي بلغ + 1.3 مليار درهم على نتائج سنة 2014 المالية، وكان هذا إعادة معالجة محاسبية ل 400 مليون درهم و فارق إعادة تقييم يناهز 4 مليار درهم . وعلى الرغم من هذه التلاعبات المحاسبية، فالنتيجة الصافية الموطدة التي نشرتها سامير قدرت ب -327 مليون درهم في عام 2013 و-2.523 مليون درهم في عام 2014 (الخسارة الاجتماعية تساوي 3.424 مليون درهم) .



لقد ندد القضاة بهذه التلاعبات في المعالجات المحاسبية، وذلك في أسباب نزول حكم التصفية في المحكمة الابتدائية ، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة لم تنبه السوق لنتائج عام 2013، في حين أن التحذير حول الأرباح لعام 2014 لم يصدر سوى في وقت متأخر جداً، في كانون الأول/ديسمبر 2014، على بعد أيام معدودة من نهاية السنة المالية. وكانت هذه الإجراءات موضوع مذكرة تنبيه شكلية من طرف CDVM ، الذي يمكن التساؤل شرعياً عن حقيقة رغبته في معاقبة المخالفين.

### /// فشل السلط المضادة

#### \*\* المساهمون الصغار

إن لأقلية المساهمين مسؤولية غير مباشرة في سقوط المصفاة الوطنية. البعض منهم كانوا حاضرين في مداولات "مجلس الإدارة" بصفتهم أعضاء في المجلس . وشاركوا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووافقوا على خطط التنمية كما صادقوا على الحسابات في الجمعيات العامة وسلموا تبرئة الذمة في التسيير للإدارة .

لا يمكن لهؤلاء المساهمين- أعضاء مجلس الإدارة – أن يتصلوا من مسؤولياتهم ، وعليهم أن يحاسبوا عن مسؤوليتهم المترتبة عن مشاركتهم، و إن كانت غير مباشرة، عن هذا الفشل المدوي. وهذا هو حال مجموعة هولماركوم، التي يملكها ويديرها محمد حسن بن صلاح. إذ تمتلك هذه المجموعة نسبة 5.8 في المائة من رأس المال سامير، وهي مساهمة تاريخية موروثه من طرف هولماركوم منذ تفويت شركة التأمين سند في عام 1999. وعين محمد حسن بن صلاح عضواً في مجلس إدارة سامير في أيار/مايو 2002، ولن يستقيل من "مجلس الإدارة" إلا في 17 نوفمبر 2015، أي بضعة أشهر فقط قبل النطق بالحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية والذي قضى بالتصفية القضائية للمصفاة .

وبناء على مبادرة من المصارف الدائنة (BMCI(Société Générale, Banque Centrale Populaire, BMCI et BNP Paribas) وبناء على طلب التمديد رفعها الوصي القضائي syndic judiciaire ، وقد مددت إجراءات الإفلاس إلى قادة سامير، و من بينهم أعضاء مجلس الإدارة . ولكن هذا الإجراء يتحرك ببطء شديد بسبب "مشاكل مزعومة مرتبطة بالإخطار".

وشملت اللائحة أفراد مغاربة وأجانب وأشخاص اعتباريين ومن بينهم مجموعة كورال . ويتعلق الأمر بالشيخ العامودي وجمال باعامر وبسام أبووردينا وجازون ميلازو ولارس نيلسون وجون أوزولد وبسام أبردينة وجورج سالم ، غازي محمد حبيب و محمد حسن بن صلاح ومصطفى أمهال وأيضا شركة فندق سامير و TSP و SDCC ، وسلام غاز ممثلين في شخص ممثليهم القانونيين، وكذلك مجموعة كورال في شخص ممثليها القانوني .

### **\*\* السلطات المضادة الأخرى**

يجب الاعتراف أن لباقي السلطات المضادة جزء من المسؤولية في إفلاس سامير. و تكمن هذه المسؤولية ذات الطابع الأخلاقي في افتقار باقي الأطراف المعنية إلى اليقظة. هذه السلطات المضادة يمثلها المأجورون والمديرون التنفيذيون والموظفون وال نقابات العمالية والمنظمات الغير الحكومية ووسائل الإعلام والاحزاب السياسية والاقتصاديون والمثقفون والمؤثرون في الراي العام ، الذين كان ينبغي أن يكونوا أكثر يقظة وأن يتدخلوا مبكرا وبقوة لإنذار الراي العام، وللضغط على السلطات العامة وللتنديد بجميع المسؤولين الذين ساهموا في حدوث فضيحة الدولة المدوية هذه.

### **// الحكم بالتصفية القضائية**

#### **\*\* فشل في حماية المصفاة**

توقفت سامير عن الإنتاج في غشت 2015، إثر تفاقم الصعوبات المالية التي أصبح من الصعب تجاوزها. ورفضت المحكمة التجارية المصادقة على التقويم القضائي وحكمت بعد ذلك بالتصفية القضائية للشركة في مارس 2016 في إطار حكم ابتدائي. وقد حركت المسطرة منذ ثمانية أشهر انطلاقا من قرار المحكمة التجارية بالدار البيضاء في 18 ديسمبر 2017، أي 18 شهرا بعد صدور قرار التصفية القضائية. وعقدت عدة جلسات استماع دون تحقيق أية نتائج ملموسة: 12 مارس 2018، 2 نيسان/أبريل، 16 نيسان/أبريل 7 أيار/مايو، 28 أيار/مايو... و قد نشرت قائمة بأسماء المعنيين بتمديد التصفية.

في محاولة آخر ساعة يائسة ، بعث الشيخ العمودي برسالة إلى المحكمة عن طريق محاميه، التي تعهد فيها بالدفع فوراً مبلغ 680 مليون دولار في حسابات المصفاة ،على أن يلغي حكم التصفية القضائية. لكن هذا الوعد لم يكن مرفقاً بأي ضمانات بنكية أو وثيقة مصرفية تثبت توفر الأصول وحجزها لحساب سامير. هكذا أصبح حكم التصفية القضائية الابتدائي مؤكداً استئنافياً بأمر قضائي في يونيو 2016.

### **\*\* وصي قضائي تنقصه التجربة و موضوع انتقادات**

قررت المحكمة التجارية تعيين محمد الكريمي وصياً قضائياً مكلفاً بتصفية سامير. تلقى هذا الأخير العديد من البيانات و ما لا يقل عن 482 من تصاريح بالديون والتي تمثل أكثر من 40 مليار درهم . وفقاً للأحكام القانونية التي تعالج صعوبة المقاول، منحت المحكمة مهلة للدائنين ليحضروا جلسات التصريح بالديون: شهرين للدائنين المحليين وأربعة أشهر للأجانب و .يتطلب الإجراء أيضاً التمييز بين الدائنين الممتازين والدائنين الغير متوفرين على ضمانات. يتوفر الأولون على ضمانات أو رهن عقاري أو رهن يخول لهم الأولوية في استرداد مستحقاتهم ، بينما يبقى الآخرون دائنين عاديين، ليست لديهم أية ضمانات خاصة ليكونوا من بين الأوائل .وفيما يتعلق بإدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة، فترتب في الجزء العلوي من الدائنين ذوي الأولوية، نظراً لأنها تتوفر على دين عمومي .

أصدر الوصي القضائي في كانون الأول/ديسمبر 2016 دعوة للتعبير عن الاهتمام للحصول على أصول المصفاة .وقد قدمت عدة عروض للشراء، ولكن دون نتيجة . وقد انتقد الدائنون والمشترون المحتملون للمصفاة، الوصي القضائي.

و بناء على طلب البنك المركزي الشعبي ،عبر مكتب محاماة بسمات & العراقي، قررت المحكمة التجارية في الدار البيضاء، بصفتها المراقب المالي للتصفية القضائية، استبدال الوصي السيد محمد الكريمي بعد أن استمعت المحكمة إلى الأسباب التي قدمها البنك الشعبي للمطالبة برحيله: ضعف خبرته لإدارة الصفقات الهامة و عزوف المشتريين المحتملين بسببه . وهكذا تمت الإطاحة به يوم الخميس،

10 أيار/مايو، 2018 بالمحكمة التجارية في الدار البيضاء، ليحل محله السيد الصفدي عبدالكبير، الذي عين وصيا قضائيا جديدا للشركة.

### **\*\* سيف داموقليس على رقبة الدولة المغربية**

الدولة المغربية معرضة عمليا لخطر قانوني رئيسي في ملف سامير . إذ قررت مجموعة كورال في آذار/مارس عام 2018 تحريك مسطرة تحكيم لتسوية منازعات الاستثمار (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، و هوكيان مرتبط بالبنك الدولي، ومقره في واشنطن، و شرعت في رفع شكوى إلى محكمة الولايات المتحدة ضد الدولة المغربية، التي عينت المحامي هشام الناصري لتمثيلها أمام هذه المحاكم الدولية، والدفاع عن مصالحها. حاليا، القليل جداً من المعلومات تتداول حول تقدم إجراءات هذه المسطرة أو حول استراتيجية دفاع المحامي الناصري، لكن يبدو أن الجانب المغربي لم يرد بعد على مسطرة التحكيم أمام C.I.R.D.I. في الآونة الأخيرة ، تقدمت مجموعة كارلايل الأمريكية والكيانات التابعة لها أيضا طلبا للتحكيم ضد المغرب لدى C.I.R.D.I لتسوية منازعات الاستثمار.

من جهتها، أكدت شركة الأسهم الأمريكية، التي تدير مبلغ 184 مليار دولار، أن لها استثمارات مباشرة تضررت من الإجراءات الخاطئة للحكومة المغربية، وتتهمها بانتهاك شروط "اتفاقية التجارة الحرة" التي أبرمت في عام 2004 مع الولايات المتحدة . كما تلوم كارلايل الدولة المغربية لتسببها في فقدانها للدين الذي لها على سامير و الذي يفوق 400 مليون دولار ، وهي تطالب باسترداد هذا المبلغ كتعويض.

## المحور الثاني : الوضعية الراهنة والصعوبات المطروحة في الإنقاذ

بعد فشل محاولات التسوية الودية المباشرة، بين الشركة والدائنين، والإعلان عن توقف الإنتاج في غشت 2015، ولجت قضية شركة سامير ردهات المحكمة التجارية بالدار البيضاء، ليقتضى في مواجهتها بالتصفية القضائية مع الإذن باستمرار النشاط والسعي لتقوية أصولها، وفق مقتضيات مدونة التجارة المغربية. ولأن خصوم الشركة تجاوزت بكثير أصولها، بناء على تقرير الخبرة المالية والاقتصادية والاجتماعية، الذي تكلف بإنجازه ثلاثة خبراء معينين من المحكمة التجارية، فإن الاختلالات المالية الفظيعة وبشكل لا رجعة فيه وتوجس الدائنين الكبار من استمرار الإدارة في نهب وتدمير ما تبقى من الأصول، لم يترك للمحكمة التجارية، خيارا آخر غير النطق بالتصفية القضائية من أجل غل يد المدين من الاستمرار بالعبث بمصير الشركة ومن فتح المجال أمام محاولة الإنقاذ عبر تقوية الأصول واستئناف الإنتاج، بغاية المحافظة على التشغيل وتغطية الديون.

### **// مساعي التقوية لاستئناف الإنتاج:**

عكس ما يفهمه العموم، بأن التصفية القضائية تعني مباشرة موت المقولة وتفكيك مقوماتها، فإن القانون التجاري يتوخى من التصفية القضائية، البحث في توفير الشروط المطلوبة لبعث الروح من جديد في جسد المقولة التي أنهكها سوء التدبير وأدخلها لصعوبات المقاولات، ويبقى الأهم في الأهداف من ذلك، هو استمرار المقولة في أداء أدوارها الاقتصادية والاجتماعية في إنتاج الثروة وخلق فرص الشغل والمساهمة في توفير ظروف العيش الكريم للمواطنين.

ولأن إمكانيات نهوض شركة سامير من جديد متوفرة وقابلة للتحقق، حيث أن الشركة تتوفر، من جهة على منظومة للإنتاج تسير التطورات الدولية في مجال تكرير البترول وفق المواصفات البيئية ومتطلبات المردودية الصناعية والتأمين الكبير، ومن جهة أخرى تحتزن رصيда هائلا من الخبرة والتقنية العالية للتقنيين والاطر التي تم اكتسابها على مدى 60 سنة من التراكم والصقل والتطوير، فقد

قررت المحكمة التجارية السعي في إطار مقتضيات الكتاب الخامس لمدونة التجارة، للتفويت لشمولي لأصول شركة سامير لفائدة الاغيار وذلك خصوصا وفق مضمون المادة 604 والمادة 623 من مدونة التجارة.

وخلافا لما يعرفه الجميع، في مجال البيع المباشر والحر، فإن البيع القضائي يلزم التقيد بالعديد من المقتضيات التي تهدف في مراميها الى ضمان شروط التنافس بين المتزايدين وتجميع الظروف الفضلى من أجل بلوغ أهداف التشغيل أولا وتغطية الديون ثانيا.

ومن أجل ذلك، أصدرت المحكمة التجارية أمرا للسنديك ليعلن عن إبداء الاهتمام، بغرض الحصول على العروض ودراستها ومقارنتها من أجل اختيار الاجدى منها.

ومنذ صدور ابداء الاهتمام والاعلان الرسمي على الشروع في تلقي العروض لبيع أصول شركة سامير، عبرت أزيد من 25 شركة ومجموعات دولية عن اهتمامها بالأمر، وقامت بزيارات للمصفاة واطلعت على دفتر التحملات ومنها من أحضر خبراءها بغرض التحري وتدقيق المعطيات الفنية والتشغيلية وغيرها.

وإن أجمع معظم المهتمين بالوضعية العامة للمصفاة وبالخبرة العالية لمواردها البشرية، فق اختلفت العروض في ثمن الاقتناء وفي الشروط المصاحبة لذلك، مع استعداد البعض لتنفيذ مشاريع استثمارية للرفع من القيمة المضافة وخصوصا في تصنيع الفائض من البنزين الخفيف لمنتجات بتروكيماوية مرتفعة القيمة المضافة.

وبين المساحات الضيقة التي يبيحها القانون التجاري المغربي في عمليات التفويت ذات الحجم الكبير من حجم مصفاة المحمدية، وبين طرق واليات الصفقات التي تحكم عالم البترول والغاز، بدأت العديد من الشركات في الانسحاب ومنها من دخل في استثمارات في بلدان أخرى.

إن الاهتمام الذي ابدته وتبديه العديد من الشركات، لاقتناء أصول المصفاة المغربية، منذ النطق بالتصفية القضائية في مارس 2016 ونشر ابداء الاهتمام في فبراير 2017، بقدر ما يعزز الأمل في استرجاع هذه المقولة لنشاطها الطبيعي، فإنه يتطلب من كل السلطات والجهات المعنية تحول مسؤولياتها الكاملة في تذليل

العقبات التي تواجه ذلك وتعبيد الطريق أمام تسهيل الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والضروري للاقتصاد الوطني.

### // الصعوبات والمعوقات:

كان من الطبيعي، أن يسلم الجميع بأن مصير المصفاة المغربية هو الموت النهائي والتفكيك الشامل، لو لم نكن أمام العروض المالية التي تقدمت بها العديد من الشركات ومن الجنسيات المختلفة والتي تجاوزت 30 مليار درهم.

ولكن عدم تحقق تفويت شركة سامير حتى الساعة، يطرح السؤال على الجميع، حول الأسباب الحقيقية في الصعوبات والمعوقات التي تهدد مصير ومستقبل المصفاة المغربية المتوقفة عن الإنتاج منذ غشت 2015.

ففي كل عمليات البيع والشراء، وخصوصا ذات الطابع الكبير والضخم، كمثال شركة سامير، فإن الأمر يتطلب ضمانات يضعها المشتري في يد البائع حتى يضمن الجميع حقوقه، ومن هنا تبدأ الصعوبات في تفويت أو بيع شركة سامير، خصوصا وأن القضاء مسؤول ومؤتمن على حماية مصالح وحقوق الجميع وضمان كل شروط الشفافية والتنافس الشريف بين المتزايدين وعدم التمييز في التعامل بينهم.

وحينما تضاف لذلك خصوصيات عالم المال والأعمال في قطاع البترول، فإن الأمر يزداد تعقيدا وصعوبة، لارتباطه من جهة بمتطلبات الاستثمار المتاحة عبر العالم ومن جهة أخرى بالتشجيعات والتسهيلات التي يمنحها المغرب في هذا المجال.

وإن كان الأمر في بدايته مرتبط بالضمانات المالية وبالشروط التي صاحبت العرض المالي لكل متزايد، فإن الصعوبات مرتبطة أساسا بغياب جواب الدولة المغربية حول مستقبل صناعات تكرير البترول في المغرب وحول السياسة العامة للمغرب في تأمين الحاجيات البترولية، وبالرفض أو التهرب من هذا الجواب، فإن السلطات المغربية تفضل العمل بمقولة، "كم من حاجة قضيناها بتركها"، وهي بذلك تدق المسمار الأخير في نعش مصفاة المحمدية.

ورفعاً لكل لبس والتباس، فإن المخول إليه اليوم، وطبقاً للقانون، تفويت شركة سامير، هو القاضي المنتدب، بناء على العروض التي توصل بها السنديك وبعد الاستماع لرأي المراقبين، وأن مساعدة القضاء في مهامه لا يعتبر تدخلاً فيه، وإنما الغرض منه التعاون بغاية بلوغ الأهداف المتوخاة من الحكم القضائي الرامي للتصفية القضائية مع السعي للتفويت بغرض حماية مصالح وحقوق الجميع.

وبلغة الجزم والوضوح التام، فلا يمكن وبـل يستحيل تفويت شركة سامير للأغيار أو استئناف الإنتاج تحت أي صيغة من الصيغ، بدون مساعدة الحكومة المغربية في تيسير وتوفير شروط تنفيذ هذا الاستثمار الكبير، لأن إنجاح الاستثمارات والتصنيع والتشغيل وحماية مصالح البلاد وحقوق العباد، من صميم الصلاحيات الجوهرية والأساسية للحكومة وليس للقضاء.

ومن باب التذكير، فإن الدولة المغربية، هي المسؤولة عن الخصوصية وعن الاختلالات التي تبعت ذلك، وهي المسؤولة اليوم عن المساعدة في الإنقاذ من الإغلاق النهائي وتفكيك الأصول، وربما الوصول للبيع بالكيلوغرام لمتلاشيات الحديد ودفن الإنجاز الوطني في امتلاك مفاتيح صناعات تكرير البترول وتصنيعه.

وخلافاً، لكل ما يدعيه دعاة التحرير الأعمى وضرب الصناعات الوطنية وتدميرها، فإن كل الدول عبر العالم اليوم، ومنها مهندسات التجارة العالمية والتحرير، تتفنن عبر كل الإجراءات والحواز من أجل حماية صناعاتها والتصدي لكل السياسات التي تضرب حق الدول في التصنيع وإنتاج الثروة لفائدة شعوبها وتحقيق متطلبات العيش الكريم والاستقرار الاجتماعي.

وعوض محاولات التنصل من المسؤوليات الثابتة في الملف، والاكتفاء بالتفرج ومجارة اللوبيات الداخلية والخارجية المستفيدة من الوضعية الراهنة، فإن الحكومة والدولة المغربية، مطالبة وبكل الحاح واستعجالية للمساعدة في توفير شروط إنقاذ الصناعة الوطنية لتكرير البترول من خلال التصريح بوضوح، بأن المغرب محتاج لهذه الصناعة من أجل توفير حاجياته البترولية وأن مصفاة المحمدية تتدرج في إطار السياسة العامة للدولة المغربية لضمان أمنها الطاقى.



## // الوضعية الراهنة للعتاد والعباد:

انطلاقاً من أن المقومات المادية والبشرية، هي الأركان الأساسية في تحديد القيمة السوقية للشركة وفي تحفيز وتشجيع مقدمي العروض، فإن المحافظة على العتاد واليات الإنتاج من خلال الصيانة الأساسية والحرص على حماية أصول الشركة من التلف والتهالك، والعمل على استمرار عقود الشغل للأجراء الرسميين وعدم فسخها عبر تجديد الإذن باستمرار النشاط، ما زالت تعتبر من المهام الأساسية ومن متطلبات وضرورات إنجاح التقويت واستئناف الإنتاج.

وبخصوص وضعية العتاد واليات الإنتاج، فإن الوحدات الانتاجية ما زالت صامدة وقادرة على الاستمرار في الإنتاج، عكس كل الاشاعات المخالفة لذلك، ويكفي تنفيذ الأشغال الدورية للصيانة والفحوصات التقنية والمسطرية، حتى تستعيد المصفاة دورتها الإنتاجية الطبيعية وبشكل تدريجي، في أجل لا يتعدى ستة أشهر، ويمكن تقليص هذا الأجل إن توفرت الوسائل المالية واللوجستية اللازمة.

وإن كان التشغيل والاستغلال، يساعد في المحافظة على صلابة وصمود اليات ومعدات الإنتاج، فإن الأشغال الكبرى للصيانة الدورية التي تخضع لها المصفاة من 3 سنوات إلى 5 سنوات، يساهم في التجديد المستمر للآليات ويضمن تشغيلها في شروط الأمن والسلامة التي تتطلبها الضوابط الجاري بها العمل في هذا المجال.

وفضلاً عن المجهودات التي تقوم بها الفرق الفنية في تنفيذ المتطلبات الأساسية للصيانة والسلامة العامة، فإن الاستمرار في توقف الإنتاج وعدم تشغيل الوحدات الإنتاجية واشعال الافران الحرارية والتصدي للانعكاسات السلبية للتعرية المناخية وتوغل الصدأ داخل المعدات المركبة أساساً من الحديد وأنواعه المتعددة، سيعقد مهام التشغيل من يوم لآخر وسيطلب رصد المزيد من الاعتمادات والميزانيات لاستصلاح الأضرار.

وبخصوص الموارد البشرية المرتبطة بعقود الشغل المباشرة مع الشركة، ورغم الجهود المبذولة في سبيل صرف الأجور والمحافظة على الامتيازات الاجتماعية،

فإن عدد المستخدمين يتناقص من يوم لآخر، بسبب الاستقالات والوفيات والإحالة على التقاعد القانوني.

ومنذ توقف الإنتاج بالشركة حتى اليوم، فقد انخفض عدد العاملين من 986 إلى حوالي 800 أجير، بنسبة تقارب 20% ، وهو رقم مرشح للارتفاع مع طول توقف الإنتاج وغياب الحل لهذه الازمة التي عمرت لأزيد من 3 سنوات.

وخلافا لبعض الاشاعات المضللة، فإن أجور العمال الرسميين تؤدي مما تبقى من أموال الشركة وليست دعما ولا هبة من أي كان، وأن الأجور تصرف منقوصة وبنسبة قد تصل إلى أكثر من 30% مع توقيف أداء الاشتراكات في التغطية الاجتماعية وضياع العديد من المكاسب في التغطية الصحية والترقية والاصطياف، ناهيك عن الضغط النفسي والانعكاسات السلبية على المعيش اليومي والحياة العامة لعموم المأجورين.

وإن كان الأجراء الرسميون مرتبطون حتى اليوم بعلاقة الشغل بشركة سامير في طور التصفية القضائية، فإن أزيد من 3500 أجير من عمال شركات المناولة تم توقيفهم فور توقف الإنتاج لينضافوا لعدد العاطلين وفاقدي الشغل بالمحمدية ونواحيها.

إن الوضعية الراهنة للعتاد والعباد الشركة، ما زالت تحت السيطرة وقابلة للاستدراك، في حال التوصل في أقرب الآجال لاستئناف الإنتاج، وفي حال عدمه، فإن التأخر في الحل والاستمرار في التوقف سيصعب المخارج المشرفة، وربما سيتم القضاء على كل فرص الإنقاذ وإجهاض كل المساعي لتفادي السقوط في الكارثة العظمي التي لم يشهد لها المغرب مثيلا ولا نظيرا.

### // الخسائر المترتبة عن توقف الإنتاج بالمصفاة المغربية:

اعتبارا لتاريخها العريق ولدورها الأساسي في توفير الحاجيات الطاقية للبلاد على مدى 60 سنة، ونظرا لعلاقاتها المتعددة والمتشابكة مع العديد من الممونين والزبناء والشركات والجهات، لم يكن يخطر في بال أي كان، أن شركة سامير

ستسقط يوما في دائرة صعوبات المقولة وتصل الى حدود مواجهة الحكم بالتصفية القضائية، وهو ما كان سببا في اتساع دائرة المعنيين بتوقفها على كل المستويات والاصعدة.

ومن الطبيعي، أن تطول لائحة المتضررين وتتعاظم الخسائر والانعكاسات السلبية لتوقف الإنتاج بالمصفاة المغربية، وفي حال عدم التوصل لحل أنى لاستئناف الإنتاج، فإنه سيصعب إحصاء حجم الخسائر وتعدادها ولا سيما في الارتدادات المحتملة لذلك على كل المتعاملين المباشرين وغير المباشرين.

### 1++ على مستوى الإنتاج والتخزين:

منذ تأسيسها غداة الاستقلال، لعبت شركة سامير دورا محوريا في توفير الحاجيات الوطنية من المشتقات النفطية وفي تجنب البلاد أزمات الصدمات الدولية في البترول والظروف المناخية الاستثنائية، ولكن توقف الاستغلال بالمصفاة المغربية للبترول، خلف العديد من الخسائر المرتبطة بالإنتاج والتخزين الوطني:

× تراجع فطيع في مستويات الاحتياطي الأمني من المواد البترولية، وصل إلى أقل من أسبوع في مادة الفيول لإنتاج الكهرباء،

× نقص خطير في الطاقة الوطنية للتخزين بعد تعطيل خزانات المصفاة التي توفر 3 أشهر من الاستهلاك الوطني،

× فقدان الاقتصاد الوطني للقيمة المضافة لصناعة التكرير وارتفاع الفاتورة الطاقة،

× ارتفاع أسعار للمحروقات بأكثر من الدرهم مقارنة مع تركيبة الأثمان التي حذفت مع تحرير الأسعار في نهاية 2015، وسيطرة 5 شركات للتوزيع على 80% من السوق،

× تدني جودة المحروقات بفعل صعوبة مراقبة الواردات المتفرقة والمتعددة،

× تضاعف مخاطر النقل عبر الطرقات والازدحام بالشاحنات الصهرجية لنقل المواد البترولية،

× التهديد بإتلاف الرأسمال اللامادي الذي تمثله 50 سنة من الخبرة والتجربة وذلك بفعل الاندثار للأليات بسبب التعرية والافراغ من الخبرات البشرية بفعل التقاعد والمغادرة،

× التهديد بإقبار الرمزية التاريخية للمصفاة وإنجازات الحكومة الوطنية بعد استقلال المغرب،

× تراجع فظيع لنشاط ميناء المحمدية وضعف استغلال الاستثمار العمومي.

## 2++ على مستوى التشغيل والمكاسب العمالية:

عبر تاريخها الطويل، لعبت شركة سامير دورا متميزا في توفير الشغل لأبناء المغاربة من كل الجهات والأقاليم المغربية، وكانت مدرسة لتكوين العديد من الأطر والكفاءات التي تدير اليوم العديد من المؤسسات الوطنية والإنتاجية، ولكن مع توقف النشاط وتعطيل الإنتاج، فإننا نحصي حتى اليوم الخسائر التالية:

× فقدان ما يزيد عن 3500 منصب شغل لعمال المناولة والعمل المؤقت،

× تهديد الشغل والحقوق لما يفوق 800 من العمال الرسميين،

× الحرمان من العديد من الامتيازات في التغطية الصحية للأجراء الرسميين،

× تعليق صرف التعويضات والأجور التكميلية التي تصل في بعض الحالات لنصف متوسط الأجر الشهري،

× الحرمان من الامتيازات المكتسبة في التغطية الصحية لأكثر من 1500 متقاعد وأرملة،

× تهديد المكاسب الاجتماعية للأجراء في التقاعد والسكن والاصطياف والتخييم...

× تهديد الشغل والتوازن المالي لأكثر من 400 مقولة في لائحة الدائنين،

## 3++ على مستوى التنمية المحلية:

انطلاقا من تغيير اسمها من فضالة إلى المحمدية بمناسبة وضع الحجر الأساس لبناء المصفاة الوطنية من طرف المغفور له محمد الخامس، فإن مدينة الزهور تكبدت الخسائر تلو الأخرى من خلال:

× حرمان المحمدية من الرواج التجاري الناجم عن صرف ما يقارب مليار درهم سنويا في الأجور والخدمات،

× تراجع المداخل الجبائية والضرائب المحلية،

× ما يفوق 10% من الساكنة مهددة في مصدر رزقها وضمان حقها في العيش الكريم،

× حرمان ما يزيد عن 1200 طالب من التدريب والاستئناس بعالم الصناعة،  
× الاكتظاظ في المدرسة العمومية بعد سحب الأبناء من التعليم الخصوصي،  
× خسارة المساهمات المتعلقة بالدعم الرياضي والثقافي والفني وتنظيف الشواطئ وصيانة المساحات الخضراء...

#### 4++ على مستوى المديونية:

في انتظار استكمال التحقيق في الديون وصدور الأحكام الفاصلة في الموضوع، فإن المديونية العامة لشركة سامير تتخطى 40 مليار درهم، موزعة بالدرجة الأولى على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بنسبة تقترب من النصف وعلى الأبنك المغربية والموردين بالخارج والمقاولات المغربية، والأمر يتعلق بأكثر من 485 شركة وإدارة.

ورغم أن الدائنين السابقين لفتح مسطرة التصفية القضائية يتحملون جزءا من المسؤولية فيما وصلت إليه الشركة التي كانت مؤشراتها المالية دالة على دخولها منطقة الخطر منذ 2008، فإنه يبقى من المؤكد والأكد، أن تغطية الديون لن تتأتى إلا من خلال تفويت الشركة كمحطة للاستمرار في تكرير البترول وتوزيعه، وعلى خلاف ذلك، فإن الكارثة العظمى ستحل بالدائنين المحليين والدوليين، وسيكون لذلك انعكاس مزلزل على التوازنات المالية للعديد من المقاولات الدائنة التي تنتظر دورها السقوط في صعوبات المقاولات، هذا فضلا على ضياع المال العام في مديونية الجمارك والضرائب غير المباشرة (17 مليار درهم).

### المحور الثالث: مسؤولية الدولة المغربية والمقترحات للخروج من الأزمة

لأن الدولة المغربية، هي المسؤولة على حماية حقوق المواطنين وعلى ضمان مصالح الاقتصاد الوطني، وخصوصا في توفير حاجيات البلاد من المشتقات النفطية في ظل التحولات الدولية والصراعات المحتدمة من أجل السيطرة على منابع النفط والغاز، ولكون النفط ما زال يحتل الصدارة في مصادر الطاقة، وذلك كل محاولات التشجيع على الإنتاج عبر الطاقات البديلة والصديقة للبيئة.

ولأنه لا طريق إلى المحافظة على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي توفرها المصفاة المغربية، إلا عبر استئناف الإنتاج والإنقاذ من الخسارة الكبرى لحقوق ومصالح كل الأطراف المعنية.

فإن الدولة المغربية، تتحمل لوحدها المسؤولية في إنجاح المساعي والمحاولات الجارية في سبيل توفير الشروط المناسبة لعودة الروح من جديد لجثة المصفاة المغربية، وانطلاقها على أسس جديدة ومتوازنة في خدمة مصالح الوطن والمواطنين، وتجنب البلاد كل أشكال التحكم والابتزاز في مجال توفير الحاجيات النفطية للمغرب وفق الكلفة والجودة المناسبة للمستهلك المغربي ولمتطلبات النسيج الصناعي الوطني.

#### **// السوق الوطنية والقدرات الإنتاجية للمصفاة:**

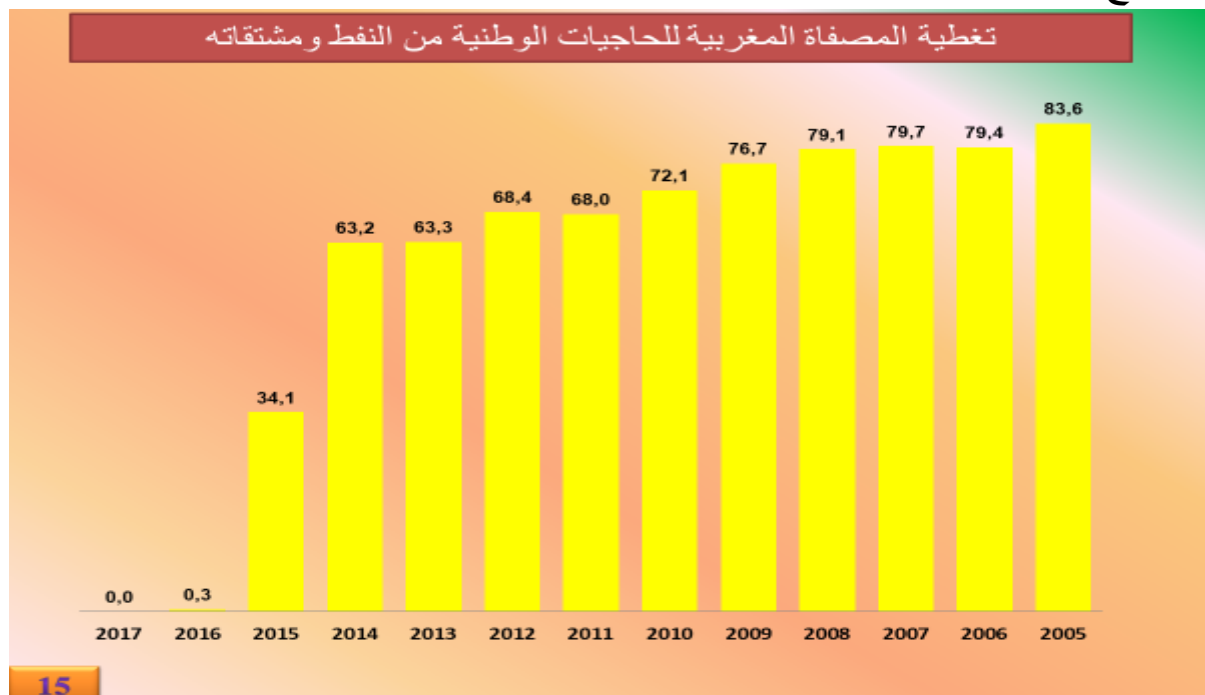
يبلغ متوسط الاستهلاك الطاقى الفردي في المغرب، حوالي 0.56 مقابل طن بترول والمتوسط العالمي حوالي 1.8 مقابل طن بترول //30% من المتوسط العالمي و85% من المتوسط الأفريقي.

وبلغ تطور استهلاك الطاقة إلى 155%، من سنة 1990 حتى 2015، ورغم كل الجهودات في تنويع السلة الطاقية، سيبقى البترول محتلا للصدارة في مصادر الطاقة خلال العقود القادمة وبدون منازع.

ووصلت الفاتورة الطاقية سنة 2017 إلى 69 مليار درهم، بنسبة 16% من مجموع الواردات التي بلغت 435 مليار درهم وبعجز تجاري تجاوز 190 مليار درهم، ويمثل البترول حصة الأسد من مجموع الواردات الطاقية.

ويستهلك المغرب سنويا، ما يقارب 9 مليون طن من المواد البترولية من دون البوطان والبروبان، بحوالي 1000 طن يوميا، وبتطور سنوي يقارب 5%، ويستحوذ الغازوال على الصف الأول بنسبة 67%.

ومن أجل الاستجابة لتنامي الطلب الوطني، كميا ونوعيا، شهدت شركة سامير عبر تاريخها الطويل، أربعة محطات للتطوير والتوسعة، وكان اخرها بين 2005 و2008، وتزامن ذلك مع اغلاق مصفاة سيدي قاسم وتحويلها لمركز للتخزين والتوزيع.



وتتوفر مصفاة المحمدية على طاقة تكريرية تقارب 10 مليون طن سنويا، وشكلت عبر 55 سنة مصدرا لتزويد المغرب وبانتظام من حاجياته الأساسية من البترول ومشتقاته [80% من كل الحاجيات و50% من الغازوال].

وتحتوي المصفاة اليوم، على 2 مليون طن للتخزين أي ما يعادل 90 يوما من الاستهلاك المغربي، منها 160 ألف في سيدي قاسم، تحول عبر قناة تحت أرضية بطول 200 كلم من المحمدية ومرتبطة بشبكة من الأنابيب مع الميناء النفطي ومع مستودعات شركات التوزيع بالمحمدية وسيدي قاسم، وقريبة من مراكز الاستهلاك الكبرى.

وباستثناء الخصائص البنيوي في مادة الغازوال، فالمصفاة المغربية قادرة على توفير الحاجيات الوطنية مع تحقيق فائض للتصدير في النافطا (المادة الأولية للصناعات البتروكيمياوية) ووقود الطائرات والبنزين والاسفلت وزيت المحرك.

وتنفيذا للالتزام المنصوص عليه في دفتر تحملات الخوصصة، وبعد الحريق الفيضان الذي ضرب المصفاة في وزير الخوصصة المدير العام، تم تأهيل الإنتاج مؤخرا وفق مرامي الاستراتيجية الوطنية للنفط «2004»، وتتميز المصفاة بمرونة عالية في الاستغلال مع إنتاج المواد النظيفة وذات القيمة المضافة.

### // تأمين الحاجيات البترولية للمغرب:

من خلال التأمل في خريطة العالم، يتبين بأن معظم الدول المتقدمة تمتلك مصفات لتكرير البترول، سواء كانت منتجة للنفط الخام او مستوردة له، وأن بعض الدول الأوروبية الغير المنتجة للنفط الخام تمتلك حوالي 10 مصفاة وبطاقات تكريرية مختلفة.

وأن التحكم في سعر الطاقة البترولية، يمكن ضمانه عبر التحكم في المحاور الثلاثة المتمثلة في إنتاج النفط الخام وتكريره وتوزيعه، أو في تكريره وتوزيعه. وأن الدول التي تعتمد كلية على الاستيراد للمواد الصافية تعرض اقتصاداتها لخطر التقلبات الدولية ولارتفاع الأسعار على المتوسط الدولي بفعل تحكم وتطبيق التجار الدوليين لسياساتهم التجارية التي لا ترحم الدول التي لا تتوفر على بدائل للحصول على المنتجات الصافية.

ومن هذه المنطلقات البديهية التي يجمع عليها خبراء النفط، فإن كل الدول عبر العالم، تبحث في السبل الامنة لضمان أمنها الطاقى من المشتقات البترولية، عبر تشجيع الاستثمارات ووضع السياسات العمومية القمينة بإنتاج النفط الخام واستكشافه وبتكرير البترول واستخراج مشتقات وبتطوير القدرات التخزينية والتوزيعية.

وفي هذا السياق، كان من الضروري والمهم، أن تسهر السلطات المعنية بذلك على:

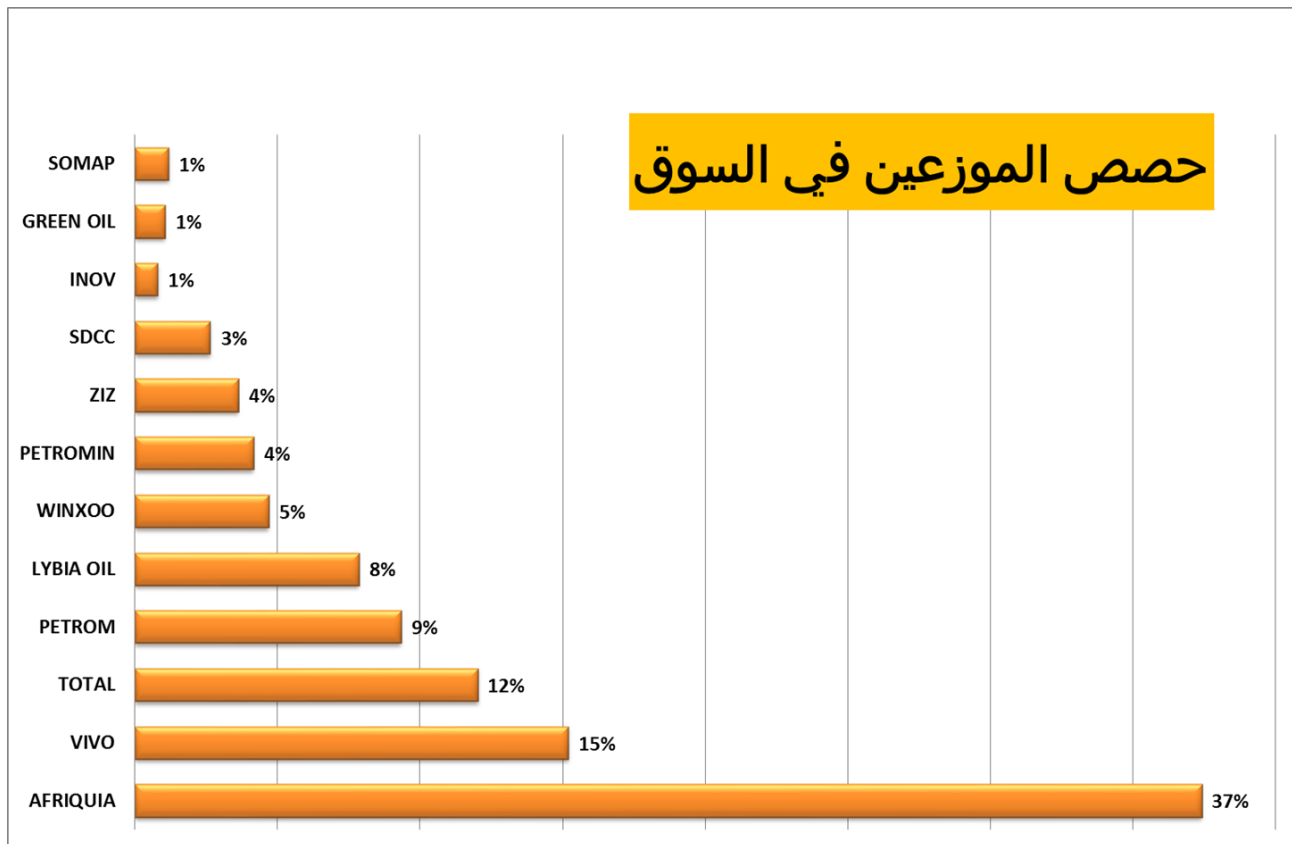


| التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية للنفط المعلن عنها في ماي 2004 من طرف ملك البلاد، من خلال التحفيز على التنقيب عن البترول والغاز وتطوير صناعات التكرير وتعزيز قدرات الاستقبال والتخزين والتوزيع.

| مراجعة وتحسين القوانين ذات الصلة، قصد تشجيع وتسهيل الاستثمارات وتعزيز الأمن الطاقى الوطني وتوفير الطاقة البترولية بأرخص كلفة وأضمن جودة وحماية مصالح البلاد من كل أشكال التحكم والابتزاز.

| الرفع من الطاقة التخزينية وتوزيعها على الجهات والمواقع الكبرى للاستهلاك، والفصل بين الاستيراد والتخزين والتوزيع والتكرير، والتشجيع على التخزين الجماعي والشاركة بين القطاع الخاص والعام، وتطوير شبكة النقل عبر الأنابيب تحت أرض.

| تأسيس الوكالة الوطنية للطاقة، بغرض التقنين والمراقبة والضبط وتحقيق التكامل بين مكونات السلة الطاقية وبين الصناعة الوطنية والاستيراد وصيانة المكاسب المهمة التي توفرها صناعات تكرير البترول.



إن تأمين الحاجيات البترولية للمغرب على مدى العقود القادمة في غياب البديل المنافس والمضمون، ورغم تطورات انتاج الطاقات البديلة، يتطلب الحزم

والصرامة وعدم السقوط في فخ اللوبيات التي تخدم مصالحها الخاصة، حتى ولو تعارضت مع المصالح العليا للوطن، وأن مصلحة المغرب والمغاربة تقتضي عدم التفريط في امتلاك مفاتيح النفط من خلال التشجيع على الاستكشاف وإنتاج النفط الخام والغاز والمحافظة على الصناعة الوطنية لتكرير البترول وتطويرها وتعزيز القدرات الوطنية في تخزين وتوزيع المشتقات البترولية عبر كل التراب الوطني من طنجة الى الكويرة.

### // تقنين قطاع المحروقات ومراجعة القوانين ذات الصلة:

إن كانت بداية قصة البترول في المغرب، تعود لفترة الاستعمار الفرنسي من خلال استيراد المنتجات الصافية أو من خلال تكرير النفط المنتج محليا أو المستورد في مصفاة سيدي قاسم، فإن تطور التشريعات في المجال، سواء في مرحلة المغربية أو الخصوصية أو التحرير للواردات وحذف الدعم والتحرير للأسعار، لم يواكب الحاجيات والمتطلبات في تعزيز الأمن الطاقى للبلاد وفي تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة لخدمة وتنزيل السياسة الوطنية في القطاع.

ومن أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيض الكلفة الطاقية ذات الأصل البترولي، يبقى على الدولة أن تستمر في القيام بدورها الرقابي والتنظيمي وفي تقنين تزويد السوق الوطنية بحاجياتها النفطية، مع ضمان مصالح كل الفاعلين الاقتصاديين في القطاع ودون التعارض مع مصالح البلاد ومع متطلبات الأمن الطاقى.

وفي انتظار ما ستؤول إليه الأبحاث في استكشاف النفط الخام، يبقى من الضروري الانكباب على مراجعة كل القوانين ذات الصلة بقطاع البترول ولا سيما في الجوانب المتعلقة بالتكرير والاستيراد والتخزين والتوزيع.

وبغاية تحقيق الأهداف والمردودية المنتظرة من تكرير البترول خصوصا في الجانب المتعلق بتخفيض كلفة التكرير وسعر الليتر الصافي من البترول، فإن الأمر يتطلب تشغيل المصفاة في طاقتها القصوى مع تخفيض كلفة الاستهلاك الداخلي للمصفاة وتثمين الفائض من إنتاج البنزين الخفيف عبر الاستثمار في صناعة البتروكيماويات وإنتاج المواد ذات القيمة المضافة العالية.

ولضمان الانتظام في تزويد السوق الوطنية والحد من اثار التقلبات الدولية، فإن الدولة مطالبة بتقنين القطاع من خلال تأسيس الوكالة الوطنية للطاقة التي ستتولى مهام تنزيل السياسة الوطنية في القطاع وخلق شروط التنافس والتكامل بين مختلف الفاعلين من أجل توفير الطاقة البترولية بالكمية والجودة والسعر المنافس والمناسب.

ومن أجل ذلك وجبت إعادة النظر في كل القوانين المتعلقة بالاستيراد والتخزين والتوزيع، مع دعم كل الاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة والمساهمة في تطوير الصناعة الوطنية وخلق فرص الشغل الضامنة للاستقرار الاجتماعي وظروف العيش الكريم، وحتى يكون الشعب المغربي ممتلكا لتقنيات تصنيع استهلاكه واحتياجاته الأساسية.

ولأن الاستثمارات في الصناعات البترولية والبتروكيماوية، تتطلب إمكانيات مالية كبيرة ولا يمكن استرجاع المبالغ المستثمرة الا عبر المدى المتوسط والطويل، فإن وضوح سياسة الدولة وتشجيعها للاستثمار، يبقى هو الشرط الأساسي لبقاء وتطوير الصناعات النفطية، وما دون ذلك، فإن البلاد تغامر وتجازف بأمنها الطاقوي وترهنه لتلاعبات وابتزاز تجاز النفط والطاقة الدوليين.

## // تشجيع وحماية صناعة تكرير البترول:

انطلاقا من حجم الخسائر الفظيعة المترتبة على تعطيل الإنتاج بمصفاة المحمدية، ولا سيما في تراجع المخزون الوطني للمواد البترولية وإنهاك القدرة الشرائية للمستهلكين بما يفوق 10 مليار درهم سنويا، كزيادة فوق الأرباح التي كان يحققها الموزعون قبل تحرير الأسعار في نهاية 2015 والذي تزامن مع توقف شركة سامير، واحتمال خسارة ما يفوق 20 مليار من الديون العمومية وفقدان ما يفوق 4500 منصب شغل وغيرها من الخسائر التي لا تعد ولا تحصى.

وحيث أن المخرج الوحيد لضمان المكاسب التي توفرها صناعات تكرير البترول لفائدة الاقتصاد الوطني وللتنمية المحلية والجهوية، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استئناف المصفاة المغربية لنشاطها الطبيعي وفي ظروف أحسن وأفضل مما كانت عليه، فإن الدولة المغربية وانسجاما مع شعاراتها في تطوير التصنيع وخلق فرص

الشغل، مطالبة اليوم وقبل فوات الأوان بالإعلان عن موقفها الصريح من مستقبل صناعات تكرير البترول بشكل عام وعن استمرار وجود المصفاة الحالية في المحمدية خصوصا.

وبعد استنفاد المحكمة التجارية لمسااعيها في التفاوض مع مقدمي العروض، واصطدام ذلك بغياب الوضوح في موقف الدولة، يبقى استمرار المصفاة المغربية للبترول بالمحمدية رهين بالقرار السياسي للدولة وبالتشجيعات والتسهيلات والحماية المفروض توفيرها من أجل حماية المنتج والصناعة الوطنية، بدءا بالعودة لإرساء الرسوم الجمركية على الواردات الصافية وحمل كل الفاعلين على احترام وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتوفير المخزون الأمني وغيرها من الإجراءات التي تساعد على الإنتاج المحلي والتصدي لسياسات الدول في الإغراق وفي دعم منتوجاتها لغزو الأسواق الدولية.

وبقدر ما نتفهم مسؤولية الدولة في السهر على تأمين تزويد السوق الوطنية، بعيدا عن كل أشكال التحكم والابتزاز، فإن الانتظام في التزويد بعد توقف التكرير وتحرير السوق، يتم اليوم على حساب المستهلكين والقدرة الشرائية لعموم المواطنين وعلى حساب مصالح الاقتصاد الوطني، مما يستلزم اتخاذ ما يكفي من الإجراءات والضمانات حتى لا يتكرر ما جرى ويبقى المغرب حرا وممتلكا لقراره في توفير الحاجيات الوطنية من المحروقات وفق ما يناسب السياسة العامة للبلاد ويخدم المصالح الأساسية والعليا للوطن.

### // لاستئناف الإنتاج بالمصفاة المغربية للبترول:

يجمع المحللون والخبراء، بأن ظروف ومرامي تأسيس الشركة المغربية الإيطالية للتكرير في مطلع الستينات، وأهمية صناعات تكرير البترول للاقتصاد المغربي، ما زالت مبررة بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وبضرورة تعزيز وتطوير المكتسبات المحققة في هذا المجال وبوجوب المحافظة على مصفاة المحمدية وعلى كل التجهيزات والمنشآت والاستثمارات المرتبطة بالمباشر وغير المباشر ببناء وتوسيع المصفاة المغربية.

ولكون استمرار محطة المحمدية كوحدة صناعية لتكرير وتصفية النفط الخام، هو الخيار الأجدى لحماية كل المصالح والحقوق المرتبطة بالمصفاة، وهو المسعى الجوهري الذي يطمح إليه كذلك القضاء المغربي من خلال مقتضيات الكتاب الخامس لمدونة التجارة الرامية للإنقاذ من الإفلاس الشامل والبحث في جميع الشروط المناسبة لبعث الروح من جديد في جسد المقولة وانتشالها من مستنقع المديونية وصعوبات المقولة.

ولأن هدف كل الغيورين والمكافحين من أجل بقاء واستمرار وتطوير هذه المعلمة الوطنية، يبقى قابلاً للتحقيق والإنجاز، رغم كل الصعاب والمعوقات المطروحة، فإن تضافر الجهود وتعاون كل الجهات والسلطات المعنية، سيفضي لا محالة إلى انطلاق الإنتاج من جديد بمصفاة المحمدية، وفق خيارات متعددة تستمد قوتها من النصوص القانونية الجاري بها العمل ومن مشروعاتها في حماية المصلحة العامة للوطن وللمواطنين:

### **\*\* الخيار الأول: التسيير الحر**

إن كانت مصفاة المحمدية حتى اليوم، ما زالت تتوفر على المنشآت الفنية والمؤهلات البشرية القادرة على استئناف الإنتاج في أقرب الآجال الممكنة، بعد مباشرة الاستصلاحات اللازمة والصيانة المطلوبة بسبب التوقف عن الإنتاج منذ غشت 2015 وبسبب موجبات الضوابط الفنية والقانونية التي تقتضي ذلك.

ولتفادي ضياع المزيد من الوقت، الذي يؤثر سلباً على المقومات المادية والبشرية للمقولة ويزيد من الصعوبات في استصلاح الأضرار المترتبة عن التوقف المطول لآليات الإنتاج، فإن القانون التجاري المغربي يجيز للمحكمة، اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وسلك كل السبل الممكنة بغاية المحافظة على قيمة أصول الشركة وعدم تناقصها وتوفير كل الظروف المواتية لتحقيق التفويت القضائي في أحسن الشروط والحصول على أكبر مبلغ ممكن في بيع ممتلكات الشركة.

وفي انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات بقصد تفويت الأصول وتذليل الصعوبات التي تواجه ذلك، فإن التسيير الحر يبقى الخيار الأول والقابل للتنفيذ من الآن، ومن خلاله سيتم استصلاح المصفاة وتأهيلها وتشغيلها والمحافظة على الثروة البشرية

التي تزخر بها، والتحضير لاحقا للتفويت القضائي للمصفاة وهي في حالة تشغيل وليس توقف.

ويمكن تحقيق خيار التسيير الحر من خلال:

**1+++** الإذن باستمرار النشاط لمدة لا تقل عن 3 سنوات، يسمح فيها للسنديك بإبرام عقد للتسيير الحر، بهدف حماية الأصول من التناقص وضمان الصيانة الدورية لأليات الإنتاج وتوفير الاعتمادات اللازمة لمواجهة المصاريف واستغلال الوحدات الإنتاجية وتوفير الشروط الفضلى لإنجاح التفويت القضائي.

**2+++** التعاقد مع شركة مختصة في المجال أو الاعتماد على الإمكانية الذاتية لشركة "سامير" وبتعاون مع الدائنين الكبار، من أجل المحافظة أولا وعاجلا على المقومات المادية والبشرية للمصفاة والعمل على استئناف الإنتاج في أقرب الآجال الممكنة، وذلك في إطار اتفاقية توضح الواجبات ومقابلها وخلال مدة لا تقل عن سنتين من الإنتاج الفعلي.

**3+++** التحضير لإطلاق عروض دولية جديدة وبشروط ومضامين محددة مع فتح باب الاستعانة بالخبراء ومكاتب الدراسات، بغرض تفويت الأصول، والمصفاة في وضعية تشغيل وليس توقف، مع منح شروط تفضيلية والأسبقية للشركة المتعاقد معها في إطار التسيير الحر.

## **\*\* الخيار الثاني: التفويت للأغيار**

بتوفر الإرادة السياسية للدولة المغربية قصد التعامل الإيجابي مع ملف أزمة شركة سامير، والانتقال لموقع المساعد في الحلول وليس التفرج وإطلاق التصريحات المعرقة والمحبطة للأمال والمعمقة للآلام المترتبة على توقف الإنتاج بمصفاة المحمدية، يمكن التوصل في كل لحظة لتحقيق التفويت القضائي لفائدة مقدمي العروض المهتمين حتى الان باقتناء أصول شركة سامير.

ولأن ثمن الاقتناء لن يقل عن ثمن التقييم الذي يقارب 22 مليار درهم، ولأن حجم هذه الاستثمارات وطبيعتها، لا يمكن تبريرها الا من خلال مدة لا تقل عن 15 سنة، فإن التفاوض حول شروط تنفيذ هذه الاستثمارات يتجاوز الحدود المرسومة في القانون التجاري المغربي ويتعداه ليصل لصلاحيات السلطة التنفيذية

والتشريعية المخول لها، تحديد نوعية وطبيعة الضمانات والتشجيعات الممنوحة للاستثمارات في قطاع البترول بشكل عام وفي قطاع تكرير البترول بشكل خاص وأدق.

وبين غياب الصلاحيات الممنوحة للقضاء التجاري للجواب على التساؤلات المطروحة من طرف المتزايدين وبين تهرب الحكومة من مسؤولياتها الأساسية في تشجيع الاستثمار وإنقاذ فرص الشغل وتطوير الصناعة الوطنية، يبقى التقويت القضائي لشركة سامير مؤجل الى حين التوصل بجواب الحكومة المغربية في الموضوع، وحتى عدم التوصل بجواب في أقرب الآجال، يمكن اعتباره رفضا للمساعدة في الحل واستجابة عملية للجهات المستفيدة من هذه الوضعية والحريصة على انتقال الاحتكار والتحكم في الأمن الطاقى للمغرب من قطاع التكرير إلى قطاع التوزيع، وتلكم هي الطامة الكبرى التي ستضرب مصالح البلاد وحقوق العباد.

وحيث أن ضياع المزيد من الوقت، لا يزيد سوى في إعدام ما تبقى من فرص النجاة والإنقاذ وسيجر على البلاد وابلا من الانتقادات والملاحظات في تدبير مثل هذه الأزمات التي أسقطت ضحايا في الداخل والخارج وسببت الخسائر في ممتلكات الأشخاص الذاتيين والمعنويين وفي المال العام والمال الخاص، فإن التعامل بمنطق الحكمة والدود على مصالح البلاد، يتطلب الجواب الانى على الضمانات المطلوبة من المهتمين بشراء مصفاة المحمدية ومساندة ومواكبة هذه الشركة المغربية حتى تستعيد عافيتها ودورها الطبيعية للإنتاج وفق ما يخدم مصالح ملاكها الجدد مع التوافق والتناسب مع مصالح الدولة المغربية ولا سيما في توفير الطاقة النفطية بناء على الاحتياجات الكمية والنوعية والسعر المناسب للقدرة الشرائية للمواطنين وللفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

### **\*\* الخيار الثالث: تحويل الديون لرأسمال**

إن كان الهدف المحوري من التصفية القضائية، هو غل يد المدين للحد من نزيف الاختلالات المالية والتدبيرية والبحث في توفير الشروط الفضلى لتقويت الشركة

بغرض المحافظة على التشغيل وتغطية الديون المتراكمة على الشركة قبل فتح المسطرة.

ولأنه للدائنين مصلحة أكيدة في الحفاظ على قيمة أصول الشركة وعدم تناقصها بأي سبب من الأسباب، فإن القانون التجاري يجيز للدائنين وخصوصا الكبار منهم، البحث في الصيغة المناسبة لضمان حقوقهم واسترجاع كل أو جزء من ديونهم.

وحيث أن أغلبية الديون تتوزع بين إدارة الجمارك بالدرجة الأولى متبوعة بالشركات الدولية التي كانت تزود المصفاة بالمواد الأولية وتليها البنوك المغربية، فيمكن لكتلة الدائنين وخصوصا الأساسيين منهم، التفاوض مع باقي الدائنين بغرض تحويل الديون إلى رأسمال الشركة الجديدة لاقتناء أصول شركة سامير.

ورغم مبادرات سابقة لبعض الدائنين الدوليين في هذا الاتجاه، إلا أن هذه المبادرات ارتطمت بالموقف السلبي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ووزارة المالية والاقتصاد التي رفضت التعاون في الموضوع وقوضت آمال الإنقاذ من خلال هذا الخيار القابل للتحقق والتنفيذ والضامن لحقوق ومصالح كل الأطراف المعنية.

وحيثما ترفض وزارة المالية والاقتصاد، المساعدة والمساهمة في تحقيق خيار تحويل الديون لرأسمال، فإن السؤال يطرح بتلقائية وموضوعية، حول الخيارات الأخرى المطروحة من أجل استرجاع الدين العمومي الذي يقترب لوحده من 20 مليار درهم، وهل الأموال العمومية يمكن السماح بضياعها بكل سهولة رغم وجود خيارات لاسترجاعها.

ويمكن للدولة من خلال مديونية الجمارك والضرائب غير المباشرة المساهمة في رأسمال الشركة الجديدة، والبحث لاحقا في الشروط المواتية للانسحاب وتحقيق مكاسب مالية، حتى وإن كان موقف دعاة انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية أقوى من موقف مناصري الدولة الوطنية الممثلة لوسائل الإنتاج والمتحكمة في تصنيع ما تستهلكه شعوبها.



## **\*\* الخيار الرابع: التفويت للشركة المختلطة**

بعد المراجعة المتأنية للأسباب المتعددة والمترابطة في سقوط شركة سامير وتوقفها عن الإنتاج، سواء في تلك المتعلقة بمسؤولية الدولة المغربية في التقصير في ممارسة صلاحياتها الرقابية وتقديم العديد من التشجيعات والحماية بدون جدوى ولا مقابل، وسواء في تلك المتعلقة بالمسؤولية في التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولا سيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة وبالثلاثين في حصة الرأسمال.

ونظرا لما لنشاط الشركة من ارتباط وثيق وعلاقة مباشرة بالسوق الوطنية في التوزيع والاستهلاك والتخزين وبالسوق الدولية من تقلبات الأسعار في ثمن البرميل وقيمة عملات الصرف، فضلا عن وجوب التجاوب مع احتياجات البلاد من المشتقات النفطية.

وبغاية تجميع وتوفير المتطلبات الإقلاع الجديد للمصفاة على أسس الحكامة والشفافية في التسيير وعلى قواعد التشغيل والاستغلال ذي المردودية والإنتاجية العالية التي تناسب الوصول الى المنتج الوطني المنافس في الجودة والكميات والأسعار.

ولكون المصفاة المغربية للبتترول، ما زالت تتوفر حتى الان على مقومات النهوض واسترجاع نشاطها الصناعي، ولا تعوزها سوى بعض الإمكانيات المالية لمباشرة أشغال الصيانة واقتناء الحاجيات من المواد الأولى، فإن مصلحة الدولة المغربية ومسؤولياتها في البحث عن منافذ الإنقاذ، تتطلب في الخيار الرابع، البحث في تأسيس الشركة المغربية لصناعات البترول Société Marocaine des Industries du Pétrole (SMIP)، وذلك من خلال:

1++ المشاركة في الرأسمال وفي مجلس الادارة للأطراف التالية:

— شركة دولية في البترول والغاز

— الدولة المغربية

— موزعو المحروقات في المغرب

— الأبنك المغربية

— المستثمرون المؤسساتيين

## —أجراء المصفاة المغربية للبترول

2++ الاقتناء من طرف هذه الشركة الجديدة لكل الأصول التي تمتلكها شركة سامير المطروحة للتصفية القضائية، وفق المقتضيات والمسطرة الجاري بها العمل.

3++ توقيع اتفاقية الاستثمار بين الدولة المغربية والشركة الجديدة من أجل تحديد واجبات وحقوق الطرفين والمرتكزة أساسا حول التعاون في توفير شروط الإنتاج الفضلى وتطوير سلسلة التحويل والتثمين مقابل خدمة مصالح البلاد في تأمين حاجياتها البترولية.

### **\*\* الخيار الخامس: الاسترجاع والتأميم**

بالرجوع لقراءة ومطالعة القانون المؤطر للخصوصية وتفويت الممتلكات العامة للخواص، والذي موضوع خطاب ملكي وتشريع للبرلمان المغربي، نفهم بأن القصد من هذه السياسة في مطلع التسعينات، هو انسحاب الدولة من المؤسسات الإنتاجية وبيعها للخواص بغرض تطويرها وتأهيلها لخلق مناصب الشغل وتوفير استثمارات جديدة لجلب العملة الصعبة وتأهيل الاقتصاد الوطني لمجابهة تحديات فتح الأسواق والتزامات الاتفاقيات الدولية للتجارة.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية المركزية، لم يكن ثمن التفويت أساسيا في المفاوضات في حينه، بدليل أن بعض المؤسسات فوتت ب درهم رمزي، وحتى ثمن شركة سامير والشركة الشريفة للبترول مجتمعتين لم تتجاوز في حينه 4 مليار درهم.

ورغم كل التشجيعات والحماية التي وفرتها الدولة المغربية لشركة سامير على مدى 15 سنة، فقد كان الاجترار والتهرب من تنفيذ الالتزامات المصاحبة للخصوصية، هي لغة الجواب لشركة كورال على مطالبات الدولة المغربية، والنتيجة في الأخير هي التأخر في تأهيل الصناعة الوطنية للتكرير وفقدان الآلاف من مناصب الشغل وتوريط الشركة في ملايين الدراهم من المديونية وعدم تنفيذ أي التزام متعلق بجلب استثمارات جديدة، بل كل ما تم إنجازه وبعلله المتعددة، كان حساب مصالح المغرب والمغاربة.

وأمام النتائج الكارثية المترتبة عن الخوصصة والتنكر للالتزامات الأساسية في التأهيل والتشغيل والاستثمار، فإنه يتوجب على الدولة المغربية اللجوء لإعمال المقتضيات المتعلقة بهذه الإخلالات والعمل على استرجاع أصول شركة سامير واتخاذ كل ما يلزم من الإجراءات القانونية لتمديد مسطرة التصفية القضائية لكل المسؤولين والمغتنيين بدون موجب حق على حساب شركة سامير.

ورغم المعارضة بلا هوادة لدعاة انسحاب الدولة من سلاسل الإنتاج وعدم الرجوع للوراء في مثل هذه القرارات، فإن ما يعرفه العالم اليوم من حروب تجارية طاحنة بين القوى العظمى، والتي تدور رحاها حول حماية الصناعة والإنتاج الوطني، يدعو الجميع للقراءة الموضوعية للتطورات الدولية والاقتناع والدفاع على أن الدول النامية كممثل المغرب، يتوجب أن يمتلك مفاتيح الصناعات الضامنة لإنتاج الطاقة والثروة الوطنية، ويتبين جليا بأن التفريط في صناعات تكرير البترول يتناقض طولا وعرضا مع المصالح الوطنية، وأن استئناف المصفاة المغربية للإنتاج أمر ضروري عبر كل الخيارات المطروحة، بما فيها الاسترجاع والتأمين من طرف الدولة المغربية.

ويبقى استرجاع الدولة لأصول الشركة وتأمينها خيارا من الخيارات المطروحة من أجل حماية مصالح المغرب وتفادي الوصول للطامة الكبرى، التي ستكون لها عواقب كبيرة على كل المستويات والأصعدة.

## خلاصة :

حينما يجمع الخبراء والمختصون، على أهمية صناعات تكرير البترول في تأمين الحاجيات الوطنية من المشتقات البترولية، في زمن يتصاعد فيه الطلب العالمي وتستعر فيه الحروب من أجل الاستحواذ على مصادر الطاقة والتحكم فيها.

وأمام هول الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمستهلك المغربي، من جراء تعطيل العمل في مصفاة المحمدية وما لحقه من سحب الدعم من صندوق المقاصة وتحرير الأسعار وترك المواطن في مواجهة جشع وتهافت المتحكمين في السوق الوطنية للمحروقات.

فإن المصلحة الوطنية والخدمة الفعلية لقضايا الاستثمار والتصنيع والتشغيل والتنمية المحلية والجهوية، تقتضي من الدولة والحكومة المغربية، الحرص والعمل على الإنهاء العاجل لأزمة المصفاة المغربية، انطلاقا من المقتضيات القانونية الجاري بها العمل وانسجاما مع خدمة مصالح الوطن والمواطنين، ودون السقوط في مجارة مصالح اللوبيات والجهات التي تسعى لحرمان المغرب من الاستمرار في امتلاك مفاتيح الصناعات النفطية والزج به في مستنقع الابتزاز والتحكم والارتهان بالخارج.

وإن كانت مسؤولية الدولة ثابتة ومؤكدة في الوضعية الراهنة، فإن ذلك لا يعفيها بل يلزمها بقوة ومسؤولية في توفير الشروط الملائمة لاستئناف الإنتاج بمصفاة المحمدية من خلال واحد من الخيارات الخمسة التي نقترحها في هذا الملف، سواء عبر التسيير الحر أو التفويت للأغيار أو تحويل الديون لرأسمال أو التفويت للشركة المختلطة أو التأميم والاسترجاع.

وعكس كل الادعاءات المغرضة والغير المرتكزة على صحيح المعلومة، يبقى تحديد مستقبل مصفاة المحمدية، مرتبط بالأساس بالموقف السياسي للدولة المغربية من استمرار هذه المعلمة الوطنية أو عدمه، ويمكن اعتبار خيار التفويت للشركة المختلطة وتعزيز اليات الرقابة الداخلية والخارجية، مقدمة لانطلاقة جديدة لصناعات تكرير البترول بالمغرب على أسس الشفافية والحكمة الرشيدة التي تخدم بالدرجة الأولى مرامي السياسة الوطنية وتخلق الثروة لفائدة المساهمين والأجراء ومدينة المحمدية وعموم المعنيين بنشاط هذه المقولة واستمرارها.